«آسيا كابيتال»: صناعة النفط الصخري الأمريكي تعاني لكنها لم تمت

■ أوبك قد تبقي أسعار النفط منخفضة على المدى المتوسط بهدف الحد من إنتاج النفط الأمريكي

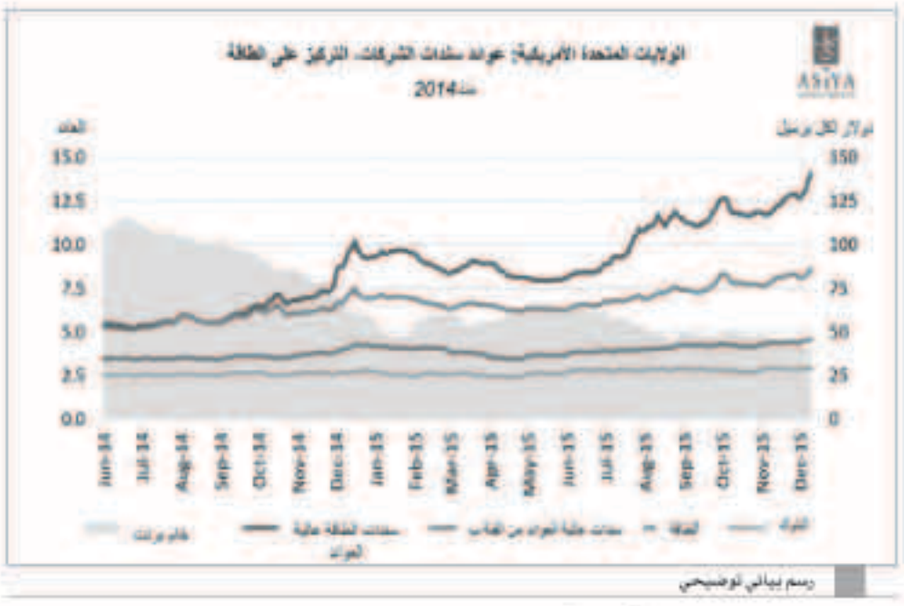

رسم بياني توضيحي

ذكر التحليل الأسبوعي الصادر عن شركة آسيا كابيتال الاستثمارية أنّ أسعار النفط المنخفضة تؤثر بشكل سلبي على صناعة الطاقة الأمريكية. إذ انعكست البيئة الحالية سلباً على قدرة هذه الصناعة على توليد الإيرادات. فعلى الرغم من تقليص نفقات مهمة مثل المصروفات الرأسمالية وتوزيعات الأرباح، إلا أنّ التدفقات النقدية للمجموعة التي تتعقبها إدارة معلومات الطاقة الأمريكية والتي تضم 46 شركة نفطية مهمة قد انكمشت بنحو 33% على الأساس السنوي بسبب تراجع الدخل. أما المنتجون فكانوا قادرين على الصمود أمام تراجع الأسعار في 2015 بفضل مستويات التحوط العالية (وهي سياسة احترازية تحمي الدول من تقلبات الأسعار وذلك بتحديد أسعارها مسبقاً). مع ذلك، تراجع التحوط من نسبة 60% من الإنتاج في 2015 إلى 10% في 2016، بحسب شركة آي إتش إس المختصة بأبحاث الطاقة. عدا عن أن التوقعات السلبية تؤثر هي الأخرى على التكاليف المالية وقدرة هذه البلدان على الاقتراض، كما أنّ العوائد على سندات شركات الطاقة قد زادت مما يعكس ارتفاع المخاطر المتوقعة في الصناعة، لاسيما الشركات الصغيرة والهشة المصنفة بشكل عام بأنها «ذات عوائد عالية». علاوة على ذلك، انخفضت قدرة الدول على ضمان تمويل جديد بشكل ملحوظ، بسبب هبوط قيمة الاحتياطيات النفطية التي تُستخدم غالباً كضمان. على سبيل المثال، ذكرت إدارة معلومات الطاقة أن قيمة أصول الشركات ذاتها التي تتعقبها قد انخفضت بنحو 38 مليار دولار في الربع الثالث من 2015.

من جانب آخر، يرى التقرير أنّ منظومة الصناعة النفطية في دول مجلس التعاون الخليجي تختلف كلياً عنها في الولايات المتحدة الأمريكية، ففي حين أن الإنتاج الأمريكي تابع لشركات خاصة ويخضع لعوامل ديناميكية في السوق، إلا أنّ الحكومات الخليجية تهيمن على صناعتها النفطية. بالتالي فإن انخفاض تكاليف الإنتاج كما في السعودية والكويت حيث يبلغ أقل من 10 دولارات للبرميل مقارنة مع حوالي 40 دولار في الولايات المتحدة الأمريكية، يفسر المرونة التي تتمتع بها صناعة النفط الخليجية. وعلى الرغم من ذلك فإنّ دول المنطقة تعاني هي الأخرى من تأثيرات تراجع أسعار الطاقة. إذ أعلنت على سبيل المثال شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك) عن تقليص مصاريف التشغيل والنفقات الرأسمالية بمعدل 25%. لكن النتيجة الرئيسية لصدمة أسعار النفط تتمثل بانخفاض الإيرادات الحكومية المرتبطة بالنفط، الأمر الذي سبّب عجزاً كبيراً. ويتوقع من جانبه صندوق النقد الدولي أن تشهد الموازنة العامة نمواً سلبياً بنسبة 13% و12% من الناتج المحلي الإجمالي لدول التعاون في عامي 2015 و2016 على التوالي، بينما سيكون العجز الأكبر في المملكة العربية السعودية بنسبة 22% و19%. وتساهم من ناحيتها منظمة أوبك بتراجع أسعار النفط لأدنى مستوياتها من خلال إنتاج كميات عالية قياسية. وعلى المصدرين في نهاية المطاف أن يخفضوا الإنتاج من أجل رفع الأسعار وإعادة موازنة ميزانياتهم العامة. من هنا يرى تقرير شركة آسيا كابيتال الاستثمارية أنّ الدافع الرئيسي لنمو الإنتاج النفطي في السنوات الخمس الأخيرة يعود إلى منظمة أوبك ودول أمريكا الشمالية. فقبل منتصف 2014، ساهمت الولايات المتحدة الأمريكية بزيادة الناتج العالمي، بينما حافظت أوبك على الأسعار بتخفيض الإنتاج. إلا أن المنظمة بعد ذلك، انتهجت استراتيجية مغايرة، من سياسة الحفاظ على ارتفاع الأسعار إلى سياسة الحفاظ على الحصة السوقية بإغراق المنافسة مالياً، لاسيما في الولايات المتحدة الأمريكية. وبدأت المنظمة بضخ مستويات قياسية عالية، مما خلق فائضاً كبيراً في الإمدادات يقدّر بما بين 1.5 مليون برميل إلى مليوني برميل يومياً. ومن المعروف جيداً قدرة منظمة أوبك على إغلاق وفرة الإمدادات، لاسيما وأن إنتاجها يبلغ 37 مليون برميل يومياً بحسب إدارة معلومات الطاقة الأمريكية. مع ذلك، لم تنته استراتيجية أوبك حتى الآن. فبالرغم من تلقي صناعة النفط الصخري الأمريكية ضربة مالية، إلا أنّ الإنتاج ظلّ مرتفعاً رغم التراجع المتواضع الذي طرأ عليه (400 ألف برميل يومياً مقارنة بأعلى مستوياته التي وصل إليها في إبريل)، في مناطق إنتاج رئيسية. وتشير اتجاهات الإنتاج في الولايات المتحدة الأمريكية ودخول إيران إلى اشتداد المنافسة في السوق النفطي العالمي، مما سيدفع أوبك على الأقل في الوقت الحالي إلى الحفاظ على استراتيجيتها الراهنة طالما كانت قادرة على تحمل الضرر بنفسها.

للعام الثالث على التوالي

فيديكس إكسبريس إحدى أفضل العلامات التجارية في الإمارات

احتفلت فيديكس إكسبريس، التابعة لـ فيديكس كوربوريشن، المدرجة في بورصة نيويورك بالرمز (FDX) وأكبر الشركات المتخصصة بالنقل السريع على مستوى العالم، للعام الثالث على التوالي بتسميتها كواحدة من أفضل العلامات التجارية في دولة الإمارات العربية المتحدة من قبل مؤسسة «سوبر براندز»، الهيئة المستقلة المتخصصة بتقييم تميّز العلامات التجارية. ويعمل القائمون على استطلاع «سوبر براندز» السنوي بتقييم 4,500 علامة تجارية من قبل لجنة تحكيم متخصصة تضم عدداً من الخبراء وأكثر من 4,000 من المهنيين ورجال الأعمال في دولة الإمارات العربية المتحدة. ويتم تقييم العلامات التجارية وفق ثلاثة معايير رئيسية هي: الجودة والاعتمادية والتميز، ويهدف برنامج سوبر براندز لدراسة توجهات العلامات التجارية في الأسواق المحلية وقياس وأدائها ومدى تنافسيتها داخل السوق.

وبهذه المناسبة، قالت ناتالي أميل فيرو، نائب رئيس الشركة لقطاع خدمة العملاء، التسويق والاتصالات في الشرق الأوسط وشبه القارة الهندية وإفريقيا: «إنه لمن دواعي فخرنا أن يتم تصنيف فيديكس ضمن قائمة 'سوبر براندز' لأفضل العلامات التجارية في دولة الإمارات العربية المتحدة للعام الثالث على التوالي. إن هذا الإنجاز لم يكن ليتحقق لولا الجهود الدؤوبة التي يبذلها فريق فيديكس، الذين أتوجه لهم بخالص الشكر، للمحافظة على مكانة علامتنا التجارية في السوق.»

بقيمة تقارب مليار دولار

«جنرال إلكتريك» تفوز بعقد تطوير محطة «وعد الشمال» لصالح الشركة السعودية للكهرباء

فازت شركة «جنرال إلكتريك»، المدرجة في بورصة نيويورك بالرمز (GE)، بعقد قيمته نحو مليار دولار أمريكي لتقديم خدمات الهندسة والإنشاء وتوريد أحدث توربيناتها الغازية إلى محطة «وعد الشمال» التابعة لـ «الشركة السعودية للكهرباء». وستسهم المحطة، المقرر افتتاحها بعد 4 سنوات، بدعم عمليات استخراج الفوسفات في المنطقة المحيطة بما يشكل رافداً قوياً للقطاع الصناعي في المملكة ويساهم بدور جوهري في توفير فرص عمل مثمرة للمواطنين السعوديين.

وستتولى «جنرال إلكتريك» تطوير المحطة بكامل مراحلها، إضافة إلى تزويد أربع توربينات غازية عالية الأداء من طراز 7F.05 إضافة إلى توربين بخاري، كما ستعمل على تجهيز المشروع بأحدث تقنيات الطاقة الشمسية المبتكرة. وستنتج المحطة، العاملة بنظام الدورة المركبة، 1390 ميجاواط من الكهرباء لتلبية احتياجات الطاقة لأكثر من 500 ألف منزل.

بهذه المناسبة قال هشام البهكلي، الرئيس والرئيس التنفيذي لشركة «جنرال إلكتريك» في المملكة العربية السعودية والبحرين: «تمثل هذه الاتفاقية نقلة نوعية في مسيرة الشراكة التي تربطنا بـ'الشركة السعودية للكهرباء'، مما يعكس عن عمق التزامنا بتوفير حلول متكاملة تدعم جهودها الرامية إلى تعزيز الكفاءة التشغيلية والإنتاجية لتلبية الطلب المتنامي على موارد الطاقة. ونركز دائماً على تحسين كفاءة استخدام موارد العملاء دعماً للرؤى الحكومية الرامية إلى تعزيز النمو على كافة المستويات. وكلنا ثقة بأن العقد الخاص بمحطة 'وعد الشمال' سيكون له دور في دعم الصناعة المحلية من خلال تجميع التوربينات كلياً في مركزنا بالدمام، الأمر الذي يثمر عن توفير المزيد من فرص العمل للمواطنين السعوديين من خلال تعزيز سلسلة التوريد المحلية».

من جانبه قال محمد محيسن، الرئيس التنفيذي لأنظمة طاقة الغاز لدى «جنرال إلكتريك» بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: «لطالما كانت 'جنرال إلكتريك' شريكاً موثوقاً على المدى الطويل للشركة السعودية للكهرباء؛ وهي تلتزم بتقديم أحدث الابتكارات والكفاءات التي تعزز قطاع الطاقة السعودي بدءاً من التطوير الكامل للمشاريع وصولاً إلى تعزيز الإنتاجية والكفاءة في محطات الطاقة عبر محفظة واسعة من الحلول الصناعية الرقمية. وتضيف محطة 'وعد الشمال' قيمة كبيرة للمملكة عبر تحسين شبكات الكهرباء في المنطقة الشمالية، كما تلعب دوراً أساسياً في رفد القطاع الصناعي المحلي هناك. ونحن بدورنا ملتزمون بدعم المتطلبات المحلية لشركائنا في المملكة، وهذا يتجلى من خلال تزويد المحطة الجديدة بتوربين غازي تم تجميعه بالكامل في مركز الشركة بمدينة الدمام».

بدوره، قال زياد الشيحة، الرئيس التنفيذي للشركة السعودية للكهرباء: «نواصل العمل على تطوير البنية التحتية لقطاع الطاقة في المملكة بهدف تلبية معدلات الطلب المتنامية على الكهرباء وتسريع مسيرة النمو الشاملة. وتحظى محطة 'وعد الشمال' بمكانة استراتيجية تؤهلها لتنشيط الاقتصاد المحلي وتوفير وظائف جديدة للمواطنين السعوديين عبر دعم قطاع التصنيع المحلي. وإن منح عقد تطوير المحطة إلى 'جنرال إلكتريك' من شأنه توطيد شراكتنا طويلة الأمد معها، والاستفادة من التقنيات المبتكرة التي توفرها».

وسيتم تجميع أحد التوربينات الغازية بشكل كامل في «مركز جنرال إلكتريك للصناعة والتكنولوجيا» بمدينة الدمام في خطوة تعكس التزام الشركة بتعزيز أدائها المحلي بما ينسجم مع المتطلبات الصناعية في المملكة. وسيتم إنتاج التوربينات الغازية الأخرى ضمن منشأة التصنيع التابعة لـ «جنرال إلكتريك» في مدينة جرينفيل بولاية كارولينا الجنوبية في الولايات المتحدة. فيما سيتم إنتاج التوربين البخاري في منشأة «جنرال إلكتريك» بمنطقة شنيكتادي في مدينة نيويورك.

وتوفر توربينات «جنرال إلكتريك» الغازية من نوع 7F.05 مرونة غير مسبوقة على مستوى القطاع؛ إذ تتطلب فترة تشغيل مدتها 10 دقائق مع قدرة فورية لبلوغ معدل حمولة بنسبة 80%. وتتوافق هذه التوربينات مع أنواع مختلفة من الوقود، بما يعزز مرونة العمليات، ويحد من تكاليف الوقود قياساً بالتقنيات الأخرى للشركة. وتلتزم شركة «جنرال إلكتريك للطاقة» بتوسيع نطاق خدماتها طويلة الأمد في المحطة لضمان سلاسة وكفاءة العمليات.

وفي مطلع عام 2015، وقعت «جنرال إلكتريك» مذكرة تفاهم مع «الشركة السعودية للكهرباء» لإطلاق مشروع مشترك يهدف إلى توسيع عمليات التشغيل والصيانة في محطات توليد الطاقة التابعة للشركة. وبموجب المذكرة، تلتزم «جنرال إلكتريك» بتوفير تقنياتها المتطورة وتدريب موظفي «الشركة السعودية للكهرباء» على تنفيذ عمليات التشغيل والصيانة. وتسهم توربينات «جنرال إلكتريك» اليوم في دعم عمليات توليد الكهرباء ضمن أكثر من 40 موقعاً بالمملكة.

ونجحت «جنرال إلكتريك» في توفير أعلى مستويات الدعم لقطاع الكهرباء السعودي عبر مختلف شركاتها، إضافة إلى منصتها GE Store. وخلال شهر نوفمبر الماضي، استكملت «جنرال إلكتريك للنفط والغاز» المرحلة الأولى من توسيع منشأة التصنيع المتطورة في الدمام «صنع في السعودية»؛ حيث تساعد هذه الخطوة على تعزيز قدرات التصنيع والاختبار والإصلاح، فضلاً عن توفير فرص عمل جديدة للسعوديين من خلال زيادة أعداد الكوادر البشرية العاملة بواقع ثلاثة أضعاف، وهو ما يرتكز على تحقيق معدل توطين بنسبة 70% في مدينة الدمام.

علاوة على ذلك، استكملت «جنرال إلكتريك لإدارة الطاقة» مؤخراً نظام إدارة الشبكة الذي يربط بين نظم الطاقة في البلدان الستة الأعضاء في «هيئة الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون الخليجي» مع أضخم محطات التحويل للتيار المباشر عالي الجهد في منطقة الخليج العربي والكائنة في السعودية. ويساهم اليوم أكثر من 550 توربيناً من «جنرال إلكتريك» في توليد ما يزيد على نصف الطاقة الكهربائية في المملكة، كما تدعم تقنياتها المتطورة إنتاج 180 مليون ليتر من المياه العذبة يومياً وإيصالها حتى إلى أكثر المناطق نائية في المملكة.

«الاتحاد للطيران» ترفع دعوى استئناف لحماية استثماراتها في طيران برلين

جيمس هوجن

بدأت الاتحاد للطيران في اتخاذ إجراء قضائي جديد لإلغاء القرار الصادر من المحكمة الألمانية الذي يقضي بإلغاء الموافقة على قيام الشركة بتشغيل 29 رحلة من رحلاتها للمشاركة بالرمز مع طيران برلين.

وفي الأسبوع الماضي، قررت محكمة براونشفايغ الإدارية بأنه يحق لوزارة النقل الألمانية إلغاء رحلات الشراكة بالرمز بين الاتحاد للطيران وطيران برلين البالغ عددها 29 رحلة، والتي تمت الموافقة عليها حتى 15 يناير 2016 فقط.

وبينما تم تقديم مذكرة استئناف في المحكمة الإدارية العليا في لونيورج، أكد جيمس هوجن، الرئيس والرئيس التنفيذي في الاتحاد للطيران، على دعم الاتحاد للطيران الكبير لطيران برلين، مشيراً إلى أنها ستظل ملتزمة نحو الناقل الألماني والمنافسة وخيارات المسافرين من أجل المسافرين الألمان.

حيث قال «بالتعاون مع طيران برلين، سنعمل للتأكد من عدم معاناة المسافرين بسبب هذا النزاع، مع الوفاء بكافة الحجوزات.»

«سنبذل كل ما أمكن من أجل حماية استثماراتنا وحماية شراكتنا مع طيران برلين وحماية الخيارات التنافسية في سوق السفر الجوي الألماني.»

وقال هوجن أن التزام الاتحاد للطيران نحو طيران برلين جاء متناقضاً بشدة مع نقض الدعم الذي أبدته وزارة النقل الألمانية تجاه شركة ألمانية تعد مصدراً للفخر.

وتجدر الإشارة إلى أن الاتحاد للطيران قامت بشراء 29.2 في المائة من حصص طيران برلين خلال عام 2011، وذلك بتشجيع من ممثلي الحكومة المحلية والوطنية الألمانية. وحصلت الشركتان على موافقة لتشغيل خدمات شراكة بالرمز على 63 وجهة إجمالاً، الأمر الذي يمنح المسافرين الألمان خيارات جديدة إلى وجهات متنوعة حول العالم. وفي صيف 2014، أبدت وزارة النقل الألمانية مخاوفها إزاء 29 رحلة من رحلات الشراكة بالرمز، وذلك استناداً إلى ضغط من شركة لوفتهانزا. وفي نوفمبر 2015، وافقت وزارة النقل الألمانية على تشغيل رحلات الشراكة بالرمز التسع وعشرين حتى 15 يناير 2016 فقط. ولن تتأثر رحلات الشراكة بالرمز الأخرى. وقال هوجن: «تمكنت الاتحاد للطيران وطيران برلين سوياً من تقديم خيارات تنافسية جديدة للمسافرين الألمان، بناءً على رحلات الشراكة بالرمز إلى وجهات دولية والتي يتم تشغيلها لسنوات دون إبداء مخاوف، حيث تسهم في تعزيز التنافسية وخيارات العملاء. كما أنها تعتبر صحيحة تماماً لأنها تلبي شروط اتفاقية الخدمات الجوية بين ألمانيا ودولة الإمارات العربية المتحدة، وهي حقيقة لا يؤكدها فقط فريقنا القانوني ومستشارونا الخبراء، بل أيضاً يؤكدها مدير عام سابق في هيئة الطيران المدني الألمانية.»

«والآن، بعد أربع سنوات من الاستثمار في ألمانيا، ودعم الوظائف في طيران برلين وتوفير وظائف جديدة في ألمانيا، نجد أن القواعد قد تغيرت.» «وكشركة عالمية، فنحن نركز استثماراتنا في الأسواق التي تقدم عائدات طويلة المدى. فقد وجدنا تشجيعاً للاستثمار في طيران برلين. ومع ذلك ومنذ الاستثمار المبدئي، واجهنا سلسلة من التحديات الكبيرة بما في ذلك تطبيق ضرائب مطار، الأمر الذي أدى إلى تآكل ربحية طيران برلين بصورة مباشرة.»

«وفي أسواق أخرى مثل أستراليا والهند وإيطاليا وصربيا وسيشل، قوبلت استثماراتنا بالترحاب والدعم. ومع ذلك، فقد تم تقويض استثماراتنا في ألمانيا بسبب جهود الضغط وأساليب الحمائية من جانب شركة لوفتهانزا، الناقل الوطني.

«وإذا لم تظهر الحكومة الألمانية التزامها لدعم الشركات والوظائف الألمانية، فإن سمعتها كدولة آمنة للاستثمار ستكون في خطر. يحتاج المستثمرون لكافة التطمينات بأن سلامة استثماراتهم في ألمانيا ستنال الاحترام والحماية.»

«والاتحاد للطيران ما هي إلا مجرد مستثمر واحد في قطاع واحد. ولكن تجربتنا ستكون إنذاراً للآخرين، عندما يتعلق الأمر باتخاذ قرارات استثمارية دولية.»

البنك التجاري الكويتي يعلن أسماء الفائزين في السحب اليومي «لحساب النجمة»

البنك التجاري

أجرى البنك التجاري الكويتي السحب اليومي على «حساب النجمة»، في المركز الرئيسي للبنك، بحضور وزارة التجارة والصناعة ممثلة بعبدالعزيز آشكناني، وقد فاز كل من:

بجائزة قيمتها -/7000 دينار كويتي لكل منهم

راحت تنوير محمد اسماعيل

اروى خليل الصالح

احمد محمد الغصامي

حسن حسانين

شهد طارق مزعل

عبدالرحمن محمد النصار

ويتميز حساب النجمة الجديد بتأهيل عملائه الفوز بجائزة يومية قدرها -/7000 دينار كويتي، لينفرد البنك التجاري بتقديم اكبر جائزة سحب يومي، بالإضافة إلى أربعة سحوبات كبرى تجرى خلال العام تبلغ قيمة كل جائزة منها 100,000 دينار كويتي تقام في العيد الوطني والتحرير، عيد الفطر، وعيد الأضحى المبارك بالإضافة إلى ذكرى تأسيس البنك في 19 يونيو.

يفتح حساب النجمة بمبلغ -/500 د.ك. والتأهل لدخول السحب اليومي بعد فترة أسبوع وسحوبات المناسبات بعد فترة شهرين، علماً بأن حساب النجمة يمنح عملائه أكبر عدد من الفرص للربح حيث يحصل العميل على فرصة للربح مقابل كل 25 د.ك. تبقى في الحساب بدلاً من 50 د.ك.